

Batumlu Şeyhülislam Mirza Mustafa Efendi'nin Tefsir Haşiyesi'nde Arap Diline Ait Konular

The Arabic Language Topics in The Annotation of Sheikh Mirza Moustafa Batumi

المسائل الغوية في الفوائد المكية لشيخ الاسلام ميرزا مصطفى الباطومي على حاشية العصام الإسفراييني

خالد حمدو

Artvin Çoruh Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Temel İslam Bilimleri Bölümü, Artvin, Türkiye

Eser Bilgisi / Article Info

التعريف بالدراسة

Araştırma notu / Research

الملاحظة البحثية / article

Sorumlu yazar / Corresponding

author / الكاتب المسؤول

Halid Hamedou

Elektronik erişim / Online

available /

النشر الإلكتروني

21.06.2017

Anahtar kelimeler:

Mirza Mustafa

Tefsir

Nebe Suresi

Nahiv

Keywords:

Mirza Mustafa

at-Tafsir

Sura Naba

Nahv

الكلمات المفتاحية

ميرزا مصطفى

تفسير

سورة النبا

النحو

Özet

Osmanlı devleti zamanında ilmi hareketler, Arap dili ve onunla ilgili ilimlerden uzak değildi. Arap diline gösterilen önemin temel saiki, Kur'an-ı Kerim ve İslam Şeriatı'nın öğrenimine karşı duyulan şiddetli arzudur. Bu dönemde Osmanlı âlimlerinin kaleme aldığı eserler, onların Arap diline dair derin vukûfiyetlerine işaret etmektedir. Şeyhülislam Batumlu Mirza Mustafa Efendi'nin elimizdeki Haşiye'si de mezkûr âlimlerinin edebî ve dilsel kültürlerinin derinliğiyle onların Arap Dili ilimlerindeki otoritelerini göstermektedir. Neticede, bu dönemde yaşamış âlimler, tüm gayretlerini -muhakkik âlimlerin, her ilimde benimsenmesi mümkün olan metodlarını takip ederek- Kur'an'ı Kerim'in üslûbunun ortaya konulmasına ve ayetlerdeki dilsel yapının açıklanmasına sarf etmişlerdir.

Abstract

The Scientific movements in the time of Ottoman Caliphate was not far from Arabic Language and its' sciences. The main reason of this issue is severe desire of teaching and learning the Holy Quran and Islamic Law. There are a lot of Scholars who dominant on Arabic Language and its' Sciences in this period for the important duties in the Caliphate. For example, the annotation belongs to Mirza Mustafa Efendi from Batumi shows the intellectual degree of that times' Scholar in the literary and culture and domination of Arabic Language Topics. In conclusion, the Scholars who lived in this era, focused all their attention and the efforts to on to explain the orbit of the Qur'anic Text and its' meanings of the verses' structure in terms of language.

الملخص

لم تكن الحركة العلمية في عهد الخلافة العثمانية بعيدة عن اللغة العربية وعلومها كما أشيع في بعض الفترات؛ بل كان الاهتمام باللغة العربية مُنطلقاً من الحرص الشديد على تعلم القرآن والشريعة الإسلامية، ولم تكن المناصب الرفيعة مَقفورة من علماء العربية، بل كان فيها مَنْ تَشَهُدُ له آثاره ومُؤَلَّفَاتُه يعمق إحاطته وبعُد إدرائته اللغوية، وحاشية شيخ الإسلام مصطفى ميرزا التي بين أيدينا تُبين نَمَطَ علماء ذلك العصر وعمق ثقافتهم اللغوية والأدبية وتضلُّعهم في علوم اللغة العربية، فقد توجَّهت كلُّ عنايتهم وجهودهم لتَنصِبَ في فَلَکِ النَّصِّ القرآني؛ مُجْتَهِدَةً في سَبْرِ أساليبه وبيان دلالات تراكيبه؛ مُعْتَمِدَةً نَهْجَ العلماءِ المُحَقِّقِينَ؛ مِن الإحاطة بالضوابط المُعْتَمَدَةِ في كلِّ فَنٍّ.

إضاءات في مخطوطة شيخ الإسلام مصطفى ميرزا على حاشية العمام الإسفراييني

«الفوائد المكيّة والفتوحات الحجازيّة»

تذخر المكتبة العثمانية بنفائس المخطوطات والمؤلفات التي تتناقل في طريقها لرؤية النور؛ لأنّ معظم ما نشر منها-على قلته-إنما كان بجهودٍ فرديةٍ أو لمستلزمات البحوث الأكاديمية، وفي هذه الإضاءة على حاشية شيخ الإسلام مصطفى ميرزا على حاشية العمام بيانٌ لأهميّة علماء تلك المرحلة ودورهم في الحفاظ على حيوية تراث من سبقهم؛ وتهذيبه من العوائق والعوائق، وإنصافٌ لتلك المرحلة من وضمة الركود العلمي التي وسماها بها الأعداء حتى انطلت على الأصدقاء، ففي الحواشي التي كُتبت شروحات وإجاباتٌ وجهودٌ ساهمت في جعل هذا التراث التليد دائم التجدد والنهوض رغم التحديات والصعاب، وكيف لا يكون ذلك وكتاب الله المنزّل على محمّد صلى الله عليه وسلّم هو محور جدّها واجتهادها ودرسها ودراساتها.

الحواشي:

هي إيضاحٌ لبعض عبارات الشروح ومسائلها يُظهر ما في عباراتها من غموض، أو يكمل ما فيها من نقصٍ في الحقائق والشروط التي لم يستوفها الشرح. وقد ظهر هذا النظام في القرن العاشر الهجري، أو بمعنى آخر؛ هي إيضاحاتٌ مطوّلة دعت إليها ظاهرة انتشار المتون والشروح، وقد قصد منها حلّ ما يُستعلق من الشرح، وتيسير ما يصعبُ فيه، واستدراك ما يفوته، والتنبيه على الخطأ، والإضافة النافعة، وزيادة الأمثلة والشواهد. ومن الحقّ أن نقول إنّ الدراسات القرآنية في عصر المماليك والعثمانيين قد طرأ عليها عهدٌ جديدٌ تميّز النشاط فيه بالحواشي والتقارير والمختصرات التي يشكّل جُلّها فائدةً طيبةً.

ومنشأ الحواشي هو أنّ نظام التعليم كان أساسه تدريس كتاب أو إقرائه على حدّ تعبيرهم، فكان المدرس يعالج المباحث التي يتضمّنُها المتنّ والشرح، فإذا صادف غموضاً أو قصوراً أو نقصاً كتب على حاشية الكتاب ما يعالج به ذلك، ثمّ يجيء من ينشرون الكتاب فيطبعونّه مع الشرح، وأحياناً يجعلون الشرح على هامش الكتاب؛ والحاشية في الصلّب، وأحياناً يكون العكس؛ وذلك حسب ما يقتضيه النظام الوضعي في إخراج الكتاب.

وهذا النظام له فائدةٌ التدرّج في التحصيل العلميّ، فالمبتدئ يتّبع بدراسة المتنّ ويتفهّم ما يتضمّنهُ من حقائق موجزة ثمّ ينتقل إلى الشرح، وهذا أوسع، ثمّ يرقى إلى الحاشية ليستوفي ما فيها.

وينبغي ألا يغيب عن ذهن القارئ الكريم أنّ هذا الأسلوب في التأليف يشكّل جزءاً كبيراً من تراث الأمة الذي لا يستغني عنه الدارس مهمّاً علا كعبه في العلوم والمعارف، فكلّ حاشيةٍ تمثّل نافذةً من نوافذ البحث العلميّ ومنازةٍ تحمّل إضاءةً جديدةً، ويظهر من خلال النظر في الحواشي أنّ معظم أصحابها هم من علماء الدولة العثمانية ولعلّها كانت منهجاً درسيّاً عندهم، فكان بعض من يدرّسها يدوّن حاشيةً عليها. وقد يعاب هذا النظام بصعوبة المتنّ المختزلة ألفاظه، وبضياغ وقت الطالب في فكّ ألفاظ المتنّ ثمّ في مراجعة الحواشي والشروح لإظهار مقصود المؤلف صاحب المتنّ، وإن كانت معالجة القضايا والعبارات والنقاشات لها فائدةٌ عظيمةٌ في شدّد وتكوين ملكة الفهم وتنميتها من خلال المِران على حلّ المُعضلات اللفظية وعلى الجدال العلميّ المُثمر.

البيضاوي:

هو الإمام القاضي أبو سعيد عبد الله بن عمر بن عليّ البيضاوي (ت692 هـ) صاحب كتاب (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ذلك النبع الفياض الذي أثار حوله نشاطاً علمياً هائلاً، واكتسب مكانةً رفيعةً منذ ظهوره حتى وقتنا الحاضر، وانتشر بين المسلمين شرقاً وغرباً، ولا يزال مثار اهتمام المفسرين واللغويين على حدّ سواء.

وبسبب هذه المنزلة التي تبوّأها تناوله العلماء بالتحشية التي تجاوزت مجملها الثلاثمائة، ولذلك عظم صيت الكتاب، وطار ذكره وأقبل الناس عليه إذ وجدوا فيه الضالة المنشودة من التفسير العلميّ على الطريقة التحليلية اللفظية التي عظمت بها من قبل شهرته تفسير الكشاف، لا سيّما أنّ البيضاوي قد مشى مع تفسير الكشاف فيما يُحبّب الناس منه، وخصه أو كاد ممّا يقرّهم منه.

ولأنّ وفاء الدارسين للبيضاوي قد أوجهم الكشف عن مرامي عبارته إلى الوقوف على كلام صاحب الكشّاف وتتبعه، فأصبحت دراسة البيضاوي دراسة للكشّاف بواسطة. وبذلك لم تتوافر حواشي الكشّاف إلا في القرن الثامن وما بعده، ولم تبرز غالباً إلا من الأفاق العلميّة التي استنارت بالبيضاوي وتأليفه، بحيث أصبحت الأنظار متجاذبة والبحوث متبادلة بطراد بين حواشي الكشّاف وحواشي البيضاوي كأنّ محرّريها مجتمعون في مجلس واحد على نحو ما يرى في حواشي العمام وسعدي على البيضاوي مع حواشي السعد التفتازاني والسيد الجرجاني على الكشّاف.

والحركة العلميّة حول هذه الكتاب أصلت منزلته حتى أصبح تدريسه مبلغ الهمة العالية وميزان الملكات والمواهب، فوضع في أعلى الهيكل الهرمي لموادّ التخرّج في العلوم الإسلاميّة، وعمّت منزلته أقطار الإسلام، وأصبح ملتزماً للتدريس من أقاصي الهند إلى المغرب الأقصى، وازداد زينة بالحاشيتين الشهيرتين اللتين كتبتا عليه؛ حاشية عبد الحكيم السيالكوتي من بلاد البنجاب في الهند، وحاشية الشهاب الخفاجي (ت1096)¹.

العمام:

عمام الدين إبراهيم بن محمّد بن عريشاه الإسفرايني، إحدى قرى خراسان فهو من علماء خراسان وما وراء النهر من ذرية أبي إسحاق الإسفرايني كان أبوه قاضياً وجده في أيام أولاد تيمور، وهو من بيت علم نشأ في طلب العلم فحصل وبرع وفاق أقرانه، وصار مشاراً إليه بالبنان، وكان بحراً في العلوم، فقد تميّز عمام الدين بتنوع ثقافته وسعة اطلاعه في علوم شتى، وهذا ما ظهر جلياً في حاشيته على تفسير البيضاوي، فقد تناول في أثناء شرحه مسائل متعلّقة بمختلف العلوم الشرعيّة، فتكلّم عن قضايا متعلّقة بعلم البلاغة وأخرى متعلّقة بعلم النحو والصرف، وبعلم العقيدة وبعلم الفقه وبعلم التاريخ وغيره من العلوم، كانت له آراؤه الخاصّة في البلاغة والمنطق والنحو والكلام، أمّا في التفسير فإنّ له آراء خالف فيها البيضاويّ والزمخشريّ؛ يعينه في ذلك عقله الخصب وثقافته المتنوّعة وحسّه المرهف مع فصاحته وبلاغته وجرأته في اقتحام المعضلات، فهو يعترض على البيضاويّ في بعض الأقوال فيقول: والأظهر، أو يقول: لو فسره بكذا، أو الأوجه، أو ليس بقويّ. وقد أجمل ابن العماد الحنبلي ما تقدّم من جوانب ثقافة العمام بقوله: "كان بحراً في العلوم وله التصانيف الحسنة النافعة في كلّ فنّ"² وحاشيته "مشحونة بالتصرّفات اللانقة والتحقيقات الفائقة"³، من أوّل القرآن إلى آخر سورة الأعراف، ومن سورة النبأ إلى آخر القرآن؛ أهداها إلى السلطان سليمان خان (القانوني) وكانت وفاته سنة (951 هـ) وقيل (954 هـ).

وقد اتّخذت حاشيته مكانة كبيرة بين حواشي تفسير البيضاوي؛ فقام بالتعليق عليها العديد من الشارحين نذكر منهم: محمد بن محمد البلشوري ومحمد ملا جلبي الكردي ومحمد بن حسين الكواكي الحنفي الحلبي (1096) وعبد الباقي بن عبد الرحيم بن حسام الدين الحنفي الرومي(1090).

حاشية شيخ الإسلام:

أمّا الكتاب الذي هو موضوعنا المسمّى بالفوائد المكيّة والفتوحات الحجازية على الحاشية العمامية لشيخ الإسلام في الدولة العثمانيّة مصطفى ميرزا بن عبد الرؤوف بن كنعان المتوفى سنة 1135هـ. وقد ألف هذه الحاشية في مكّة موحياً بعظمة المكان ومُدلاً بشهرة من سبقه إلى التّأليف في جمى البيت الحرام.

وأتبع في تصنيف حاشيته المنهج المتبع في التّأليف العلميّة عامّة حينذاك؛ من حيث الاختصار ودقّة التعبير، والتزام المصطلح العلميّ، وقد نهج منهج المحقّقين في كلّ مسألة تطرّق لها؛ فنجده يخوض في المسائل اللغويّة خوَض صاحب القدم الراسخة مستعرضاً اشتقاق ألفاظها وأوجه استعمالها، وإذا ما تعرّض لمسألة نحوية نجده يسبر أغوارها ويخوض غمارها بمنتهى التحقيق مبيناً شواهدا، ومرجّحاً ما ثبت ترجيحه من أوجهها فهو يتعمّد الخوض العميق في المسائل النحويّة مع التدرّج الدقيق في عرضها وبيان مذهب النحاة فيها؛ حتّى يصل إلى الدليل الذي يعتبره سنداً فيما ذهب إليه ورجّحه.

¹ ينظر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، محمد إدريس. المجلد - 29 العدد الثاني - 2013 .

² شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي 417/10.

³ كشف الظنون، حاجي خليفة 190/1.

وعندما يخوض في القراءات تظهر إحاطته بها ومعرفته بالشاء منها والمختلف فيه، فهو يتناول أوجه القراءة محاولاً تبيينها عن الابتعاد عن التوافق النحوي؛ ليصل إلى تحقيق القراءة بما يتوافق مع وجه من أوجه العربية، فهو بارع في توجيه القراءات بما أوتي من إحاطة وعلم بها ويعلمائها ومؤلفاتهم، وضوابطهم المعتمدة.

تمكّنه وتضلّعه في علوم شتى، ولطف عبارته الذي يظهر في حفظه على مكانة العلماء وتبجيلهم؛ وإن كان يذهب إلى ترجيح ما يخالفهم بدليل قديم أو بنكتة اكتشف ومنها وضعفها.

اتباعه لمن سبقه في صرامة موقفهم من القضايا الاعترالية وتتبعهم الشديد لما حوته بعض عبارات الكشاف من غموض أو احتمال.

نقده العلمي وترجيحه لا يحول دونه حائل؛ فهو يتناول على قدم المساواة العصام والبيضاوي ثم الكشاف وهو أشبه بالشهاب الخفاجي في نقده وترجيحه.

موضوعات الكتاب الرئيسية:

الموضوع اللغوي: تبرز مقدرته ومواهبه من خلال عرضه للكلمات التي تحمل معاني متعددة في سياقات مختلفة، وهذا يوحى بعمق معرفته اللغوية وإطلاعه الواسع على معاجم اللغة وأساليب العربية؛ فهو حين يصل إلى كلمة (مهأداً) من قوله تعالى: (أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مَهَاداً)⁴ نجده يورد ما ذهب إليه أبو حيان ونظام الدين النيسابوري ثم يعرض أوجه القراءات الواردة ليرجح أنّ كلمة (المهاد) هي بمعنى الفراش⁵؛ ثم يتناول هذه الكلمة في سياقها القرآني مبيّناً ما تضمّنته جملتها من أوجه التشبيه؛ مستعرضاً ما جاء في الكشاف حيث يقول: "فحاصل توجيه الكشاف أنّ (مهأداً) في قراءة (مهأداً) إمّا مهأ الصبي؛ فيكون المعنى على التشبيه، أو مصدرأ مبنياً للفاعل أو المفعول وهو الأقرب، وفي كلا الوجهين مبالغة عقلية، أو بمعنى ذات مهأ، تأمل بالإنصاف"⁶.

كذلك كلمة (سباتاً) في قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ سُبَاتاً)⁷ اعترض على ما ذهب إليه بعضهم من أنّ لفظة (سبات) لا يراد بها المعنى الحقيقي. فقال معترضاً: "وفي عدم إمكان المذكور بحث؛ وفي القاموس من معاني السبات ابتداء النوم في الرأس حتى يغلب إلى القلب، ولحمّل السبات في النظم المجيد على هذا المعنى أيضاً احتمالاً؛ وتوجيه حمّله على هذا المعنى وعلى خفة النوم غير خفي على ذكر⁸. فيتابع مستعرضاً ما جاء في لسان العرب وما ورد في أشعارها بما يعضد ما ذهب إليه من استدلال فيقول: "وإما بأنّ استعير للموت المشبه بالنوم، والظاهر أنّ هذا من التشبيه المقلوب؛ وهو أنّ يجعل الناقص في وجه الشبه مشبهاً به؛ قصداً إلى ادّعاء أنّه زيّد، أو يقال: كون المشبه به أقوى في وجه الشبه"⁹.

الموضوع النحوي:

وهو موضوعٌ يحتلّ الصدارة في حاشية شيخ الإسلام، وقد استفاض وأبدع في تناول هذا الموضوع فتطرّق إلى مصطلحات نحسبها في عصرنا من مفردات علم اللغة الحديث، فهو قد أبرز مفهوم الدلالة ربطاً بعلم النحو، وكذلك المعنى النحوي للتراكيب اللغوية؛ نحو إيراده مصطلح الاعتناق في التركيب والدلالة. حتى إنه تطرّق لقضية لم يجمع النحاة عليها ألا وهي الاستشهاد ببعض القراءات وبالحدِيث النبوي الشريف فضلاً عن قبولهم ما وصلهم من أشعار العرب فيقول: "والعجب أنّهم يُثبتون الورود بنقل واحد جاءهم من العرب ويقفون في ما ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه، والظاهر كونهم ناقلين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلّم خصوصاً بعد كونهم ثقة عدلاً ضابطاً؛ فالحق عندي إذا تعارض الحديث أو القرآن مع الوارد من العرب بترجيح ما ورد فيهما؛ لأنّ قول الله عزّ وجلّ، وكذا

⁴ النبأ 6.

⁵ الفوائد المكية، 29ب.

⁶ الفوائد المكية، 31أ.

⁷ النبأ 10.

⁸ الفوائد المكية، 32أ.

⁹ الفوائد المكية، 23ب.

قول الرسول عليه السلام أولى ما احتجَّ به خصوصاً بعد استقرار أمر الدين، والحال: أنَّ ذكر القراءات الشاذة لتصحيح المباني وإثبات اللغة كما بيَّن في محلّه¹⁰.

وفي موضوع التنازع يقول: "وإنَّ التنازع على مذهب الجمهور لا يكون إلا في المعمول الواقع بعد العامل، أمَّا في المتوسط كما فيما نحن فيه فلا يكون إلا على مذهب أبي عليّ الفارسي، وفي المتقدم كذلك؛ إلا عند بعض المغاربة؛ مستنداً بقوله تعالى: (بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ) ¹¹ ولا حُجَّةَ له؛ لأنَّ الثاني لم يجئ حتى استوفى الأوَّل، ومعمول الثاني محذوفٌ لدلالة معمول الأوَّل عليه؛ كلُّ معلومٍ لمزاوِلِ كَتَبِ النُّحُو" ¹².

وبعد إيراده قول المُرادِي في الموضوع نفسه قال: "فإنَّ الناظرين في المقام أوردوا احتمالات الكلام ولم يتعرَّضوا لِمَا لها وما عليها، والظاهر من حالهم الإحالة إلى ذهنك الوفاة فلا تنسى الفقير المنبِّه في دعاءٍ ينفع يوم الميعاد والله تعالى رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ" ¹³.

المعنى النحوي: وأصله إنمَّا هو الإسناد، وذلك لأنَّه يفيد تعليق الألفاظ بعضها ببعض، وكذلك النسبة. فالمعنى العام في التركيب يقوم على معاني المفردات التي تؤلَّف مجموع المعنى، ولكلِّ معنىٍ إفراديٍّ وظيفته في الكلام، وللمعنى العامِّ دلالة تقوم على مجموع الوظائف التي تؤدِّيها المفردات في التراكيب المختلفة بحسب المراد.

لم يتطرَّق لهذا المصطلح بحرفيته ولكنَّ معناه كان قائماً وبارزاً في كلِّ مسألةٍ نحويةٍ أثارها أو تعرَّض لها بوجه من الوجوه، فإننا نجدُه يتطرَّق بتفصيلٍ لماهيَّة المفعول لأجله مبيّناً معناه؛ شارحاً دقائق ما أفصحت عنه أقلام النحاة المحقِّقين فيقول: "والبيان الإجمالي أنَّ المفعول فيه ولهُ؛ عند ابن الحاجب: ما فُعِلَ فيه الفعل، وما فُعِلَ لأجله الفعل، سواءً كانا منصوبين بتقدير (في) أو (اللام) أو (لا) وسواءً كان المفعول له فِعْلَ الفاعل المَعْلَلِ أو لا، وجمهور النحاة لا يسمونه المفعول فيه وله إلا المنصوب الجامع للشرائط، فإذا لم يكن المفعول له فعلاً لفاعل الفعل المَعْلَلِ لا يسميه النحاة مفعولاً له" ¹⁴.

وفي تناوله لدخول حرف الجرِّ على الاستفهام يدلُّ على عمق غوصه في معاني النحو فيقول: "ولذا جاز تقديمه على كلمة الاستفهام المقتضي بصدر الكلام، ثمَّ الظاهر أنَّ وجه الاعتناق تركيبهما بحيث صاراً ككلمةٍ واحدةٍ في كون معناهماً أمراً واحداً هو المستفهم عنه، ومعاني الحروف الجارة من الاستعانة والمصاحبة والعلة وغير ذلك غير مرادٍ أو بقي متخفياً، مثلاً إذا قلت: بِمِ اشتريت؟ فقد استفهمت عن الثمن، وإنَّ كان فيه اعتبار تحصيل المبيع به؛ فهو غير مرادٍ أو مختفٍ، وإذا قلت: لِمِ ضربت؟ فقد استفهمت عن التأديب أو الإبانة مثلاً، وكذا في سائر مواردنا، فاعتنقا في الدلالة على المعنى الواحد الذي هو / المستفهم عنه؛ بحيث لا يستقلُّ واحدٌ منهما في الدلالة على هذا المستفهم عنه؛ بل الدلالة لكليهما معاً، وهذا معنى الاعتناق في الدلالة" ¹⁵.

وكذلك بيَّن المعنى النحوي لاسم الفاعل عندما تكون إضافته محضةً فقال: "قوله كما حُقِّق في محلّه؛ أقول: بهذا وفق بين قول أبي حيَّان في (الغافر) في قوله تعالى: (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ) (2) غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ) ¹⁶ حيث قال: وإنما جعل (غافر) و(قابل) صفتين وإنَّ كانا اسمي فاعلٍ لأنَّه فهم من ذلك أنه لا يُراد بهما التجديد ولا التقييد بزمان؛ بل أراد بهما الاستمرار والثبوت، فإضافتهما إضافة محضة فتعرَّف" ¹⁷.

الترجيح النحوي:

¹⁰ الفوائد المكية، 17.

¹¹ التوبة، 128.

¹² الفوائد المكية، 60.

¹³ الفوائد المكية، 60.

¹⁴ الفوائد المكية، 34.

¹⁵ الفوائد المكية، 8ب / 9أ.

¹⁶ غافر، 1-2.

¹⁷ الفوائد المكية، 130.

في ترجيحه النَّحْوِيَّ لَا نَقُولُ إِنَّهُ يَسْتَعْرِضُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحَاةُ ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى رَأْيِ أَحَدِهِمْ وَيُصْطَفِيهِ، بَلْ هُوَ يَسْتَعْرِضُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحَاةُ ثُمَّ يُدْلِي بِدَلْوِهِ عَلَى طَرِيقَةِ النَّحَاةِ الْمُحَقِّقِينَ لِيَصِلَ فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ إِلَى إِثْبَاتِ صَوَابِيَّةٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَنْ اسْتَحَقَّ أَنْ يَنَالَ رَأْيَهُ التَّرْجِيحَ.

ففي مسألة البديل الوارد الكلام عنها في أول سورة النبأ يقول: "وَأَمَّا قَوْلُ الْمَصْنُفِ هُوَ تَقْخِيمُ شَأْنٍ مَا يَتَسَاءَلُونَ عَنْهُ، وَقَوْلُهُ كَانُوا يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْبَيْعِ؛ فَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ، فَإِنَّ الْعَرَفَ أَنْ يُقَالَ: يُسْأَلُ عَنْ زَيْدٍ وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ عِلْمُهُ أَوْ صِلَاخُهُ أَوْ صِحَّتُهُ أَوْ مَرَضُهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَهُوَ الْغَالِبُ أَيْضاً فِي عَرَفِ الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ) 18 (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ) 19 (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ) 20 وغيرها. فذلِكَ الْكَلَامُ أَنَّ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ سَبْقَ الشَّانِ وَذُو الشَّانِ.

وقوله تعالى: (عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ) 21 يَصِحُّ بَيَانًا لِهَمَا، لَكِنَّ الرَّاجِحَ بَلِ الْمَتَعَيَّنِ فِي الْوَاقِعِ كَوْنُهُ بَيَانًا لِلشَّانِ، ثُمَّ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ أَضَافُ التَّقْخِيمِ أَوَّلًا إِلَى الشَّانِ ثُمَّ إِلَى ذِي الشَّانِ فِي قَوْلِهِ؛ كَأَنَّهُ لِفَخَامَتِهِ لِأَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الْمَتَسَاءَلِ عَنْهُ، وَارْتِكَابِ التَّفْكِيكِ رَكِيكٌ 22.

الانتصاف من النحاة فيما بينهم:

ففي هذه الحالة هو في موقع القاضي الذي يفصل بين خلافات متقاضيه؛ فهو قد مارس هذه المهمة المهيبة في ظل الدولة العثمانية، لذلك نجد منتصر لصاحب الأحقية بتجرّد دون أن تكون له مداخلة إلا من قبيل الفصل بين المتخاصمين.

ففي موضوع الوقوف على الهاء ينتصف لصاحب الكشّاف فيقول: "قوله — أي العصام — كأنه استدراكٌ على الكشّاف. أقول: قال الشاطبي في قصيدته المسماة بحرّز الأمانى .../... فكيف يُستدرك على الكشّاف بل ربما يُستدرك على القاضي لأنه نسب إلى القراء العشرة مع وجود هذه القراءة من السبعة المتواترة" 23.

وفي آية (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِمَّنْ يَخْشَاهَا) 24... قال أبو حيان قال الزمخشري: وقرئ (منذر) بالفتحة وهو الأصل، والإضافة تخفيفٌ وكلاهما يصلح للحال والاستقبال، فإذا أريد الماضي فليس إلا الإضافة، كقولك: هو منذر زيد أمس أه.../... قال موضح الألفية: إن أصل قولك (ضارب زيد) بالخفض؛ (ضارب زيدا) بالنصب، وهكذا في سائر المواطن؛ ومراد الكشّاف والمصنّف هو الأصالة المذكورة في المقام الثاني، وعبارتهما يقربان أن تكونا نصّين في ذلك... فتعقيب أبي حيان للزمخشري في غير محلّه، والعجب من سعدي أفندي أنه أخذ تعقيب أبي حيان وأسحبه على البيضاوي مع أن كلام البيضاوي تكرر موافقة لما قلنا؛ تدبر! 25.

القراءات القرآنية:

يذهب شيخ الإسلام إلى أن التطرّق إلى القراءات من الدارسين والطلبة دون دراية بمظان هذا العلم ينطوي على خطورة وانحراف عظيمين، فلا ينبغي الخوض في هذا العلم من غير دراية بقواعده وضوابطه المعتمدة، فيقول موضحاً لصورة الحالة الراهنة في عصره وهو من أكثر المطلعين على حقيقة أحوال الناس بحكم المناصب التي تقلدها؛ والتي كان أرفعها مرتبةً رتبة (شيخ الإسلام)، فضلاً عن علمه وتجرّبه في أقطار الدولة العثمانية فيقول: "...كما فعل بعض من ليس له اطلاع على كتب القراءات؛ فخبّط خبّط عشواء؛ وإذ لم يعرف فالسكوت / له أفضل

18 الكهف، 83.

19 البقرة، 189.

20 البقرة، 222.

21 النبأ، 2.

22 الفوائد المكية، 18ب.

23 الفوائد المكية، 120/أ21ب.

24 النازعات، 45.

25 الفوائد المكية، 129/أ129ب.

وأولى، خصوصاً في هذا الزمان كأنَّ علم القراءات شيئاً متروكاً؛ بل الموالي والمدرّسين في الدولة العثمانية أهملوا مدارس القرآن بالكليّة؛ وقد كان صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدارسه ويكرّره²⁶.

فهو يشير إلى لزوم تخريج القراءة بما يتوافق مع وجه من وجوه العربية، فيقول عن قوله تعالى: (رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)²⁷ بالرفع: "وهو قراءة الحرمين وأبي عمرو، ثمَّ الإعراب المذكور عقيب القراءات المذكورة سواء كان في التفسير أو في بحث القراءات، تصحيح ذلك الوجه من القراءة وتخرجه على القواعد النحوية، وتنزيل على ما يقتضيه القضايا الأدبية، لا أنَّ المراد أنَّ قارئ ذلك الوجه قرأه على أنه مبتدأ وخبرٌ أو غير ذلك، لأنَّ قراءتهم ليست مبنية على وجوه مخترة لهم كما مرَّ مراراً بل هي سنّة متبعة"²⁸.

الموضوع البلاغي:

كثرت وتعدّدت مصطلحات البلاغة وموضوعاتها التي تعرّض لها صاحب الحاشية، فهو متمكّن من أسس هذا العلم ودقائقه، ففي قوله تعالى: (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)²⁹ يقول: "قوله: — أي العصام — ولك أن تخرّج الكلام مخرج الالتفات؛ فيستغني عن الحذف. قيل يمكن أن يقال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب حاصل في الردع بـ(كَلَّا) فيكون (ستعلمون) على ظاهره، فلا حاجة إلى تقدير (قُلْ لهم ستعلمون)، فتأمل فيه أنَّ (كَلَّا) حرف فيه معنى الردع، وليس اسم فعل بمعنى ارتدع، فليكن المعنى: ليس الأمر كما قالوا، وليرتدعوا عمّا يقولون. فلا يتعيّن أن يكون المعنى (ارتدعوا) حتى يوجد الالتفات فيه، ولعلَّ هذا وجه قوله (يمكن)، وفتأمل"³⁰.

ومن براعته وطول باعه في علوم البلاغة ما سطره في ختام كلامه المطوّل عن كلمة (سبات) من قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا)³¹ حيث يقول: "ولا يخفى أنه يجوز التشبيه المقلوب مبنياً على تسليم أنه أتّم في المشبّه إذا كان بينك وبين مخاطبك نزاعٌ في ذلك وأنت جاريته معه، وإنه يصحُّ التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف لأدعاء أنَّ الزينة في المشبّه به أتّم، أو القبح أكثر، أو ادّعاء أنَّ المشبّه به أندر وأخفى انتهى. ويمكن أن يقال أخذاً من الأخير؛ إن انقطاع الحسّ والحركة لمّا كان أبيض وأظهر في النوم لإلّفنا به ومشاهدتنا له في كلّ يوم وليلة كان وجه الشبه هذا أقوى في النوم. بهذا الاعتبار والقياس جاز في علم البيان والمعاني كما بيّنت في محلّه؛ ثمَّ بجعله استعارةً يحصل الرّدُّ على الإمام كما بيّنه بعض الأفاضل؛ فلا تغفل"³². وفي موضع آخر يقول: "قوله جعل اليوم المتباعد كالشخص المتباعد... الخ استعارة تمثيلية كما لا يخفى، لكنّ الظاهر أن يقول كالسفينة السائرة المتباعدة التي لا يمكن الوصول إليها ما لم تستقر"³³.

الموضوع الصرفي:

بيانه للتراكيب الصرفية واهتمامه بالمعنى الصرفي وإجادته للسماعي والقياسي لحالات المفردة المستخدمة. مثال ذلك ما أورده عندما يكون الفاعل في موضع الكثرة فإنه يُوضع موضع (فعل) لرعاية التشارك فيقول: "قوله ويصح الاستشهاد ولو كان مجيء (تفاعل) بمعنى (فعل) قياساً وأجيب بأن هذا الاستشهاد وإن لم ينفع لكون المجيء سماعياً إلا أنه توضيحاً بالتنظير صرح بمثل هذا في أوائل سورة التطفيف... وفساده غير محتاج إلى البيان، والجواب الحق ما نقله الشهاب الخفاجي/عن سيبويه وأمثاله من مجيئه للواحد أيضاً قياساً مطرداً. قال في الشافية بعد بيان مشاركة تفاعل بين اثنين وبمعنى (فعل) نحو: توانيت بمعنى ونبت من الونى وهو الضعف. ويندفع أيضاً بما نقله عن الزمخشري من أن المتكلم إذا كان مفرداً تقول دعوته وإذا كان جماعة تقول تداعينا، ونظيره رميته وتراميناه، ورأيت الهلال وتراميناه، ولا يكون هذا التفاعل من الجانبين.

²⁶ الفوائد المكية، 89/ب/90.

²⁷ النبأ، 37.

²⁸ الفوائد المكية، 91.

²⁹ النبأ، 4.

³⁰ الفوائد المكية، 27.

³¹ النبأ، 9.

³² الفوائد المكية، 34.

³³ الفوائد المكية، 126.

وبيان سرّه هو أنّ الفاعل إذا كان فيه كثرةً يوضع (تفاعل) موضع (فعل) لوجود رعاية التشارك بقدر الإمكان، وبيان الاندفاع أنّ ما فيه بسبب وجود الكثرة في الفاعل يدخل تحت القاعدة المشار إليها في بيان السرّ³⁴

وتناول أيضاً جمع الكثرة والفلة وما يعتريهما في الكلام الفصيح، وأنه ليس دائماً أنّ الفلة هي ما دون العشرة وأنّ الكثرة ضدّها فنجدّه يقول: " والمسألة مذكورة في شرح الكافية للرضي... قال في التسهيل: وربّما استغني بما لأحدهما عمّا للآخر وضعاً أو استعمالاً أتكالاً على القرينة"³⁵. وبعد الاستطراد في عرض المسألة يختتمها بقوله: " وإذا نظرت إلى التقرير المتقدّم خرج الجواب سديداً، فإنّنا نمنع كون جمع الكثرة للثلاثة مجازاً بل هو لكلّ من الثلاثة والأربعة إلى ما لا نهاية له؛ حقيقة كما عرفت..."³⁶.

انتقاداته: صاحب كتاب الفوائد المكيّة والفتوحات الحجازيّة لم يكن ليخوض هذا المضمار لولا أنّه امتلك وتمرّس في سائر علوم القرآن والشريعة الإسلاميّة واللغة العربيّة فهو ينتهج نهج المحقّقين ويجدد إعطاء كلّ ذي حقّ حقّه، فهو ينتقد المحشّي ويعتبره قصير الباع في علوم القرآن فيقول في معرض تناوله الوقوف على الهاء: " وإنما أظننا الكلام بالنقول من هذه الأعلام لنحيط بأطراف الكلام ونعلم وتعلم ما في كلام المحشّي من وجوه النقص والإبرام كلّها فيما نظنّ لعدم حفظه من علم القرآن الذي هو من أقوى فرض الكفايات"³⁷.

وفي تعقيبه على المحشّي حول إنكارهم الذي سبب لهم الحرمان الأبديّ يقول: "... لأنّ مدار سؤاله مشترك فما هو جوابٌ عن هذا فنظيره جوابٌ عن ذلك فلعلّه لم يظفر بذلك النظر، فالفاضل السعديّ في هذا الباب عديم النظر وإنّ سبقه صاحب التفسير الكبير ثمّ التكمّل في أمثاله وإنّ كان من قبيل التكمّل في الحكمة لكنّ الحقّ عندي الإمساك عنه"³⁸.

ونجدّه ينتقد أبا حيّان لقوله بعد نقله لكلام الزمخشري " وما ذكره (من أن الأصل عدم الإضافة) قول سبقه به غيره"³⁹.

³⁴ الفوائد المكية، 16/أ16ب.

³⁵ الفوائد المكية، 64ب.

³⁶ الفوائد المكية، 65ب.

³⁷ الفوائد المكية، 21أ.

³⁸ الفوائد المكية، 72ب.

³⁹ الفوائد المكية، 129أ.